

Distr.: General
16 February 2010
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)
بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

مذكرة شفوية مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس اللجنة من
الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

تتقدم البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة بتحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وتتشرف بأن
ترفق طيه تقرير الحكومة الملكية لتايلند بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٩٦
(٢٠٠٩) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة

تقرير مملكة تايلند بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٩٦ (٢٠٠٩) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

أحالت وزارة خارجية مملكة تايلند إلى مجلس الوزراء قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإقرارها، وبالتالي تمكين السلطات المحلية المعنية من تنفيذ تلك القرارات في إطار القوانين المحلية.

وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، أصدر مجلس الوزراء التايلندي تعليمات إلى السلطات المعنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما قرارات مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، و ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، و ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، و ١٨٥٧ (٢٠٠٨). ونفذت السلطات التايلندية المعنية منذ ذلك الحين التدابير الواردة في القرارات المذكورة، بما في ذلك حظر الأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر السفر المفروض على أفراد وكيانات حددتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤).

وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدر مجلس الوزراء تعليماته إلى السلطات المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، الذي يشمل:

- (أ) الفقرة ١ بشأن تحديد حظر الأسلحة؛
 - (ب) الفقرة ٣ بشأن تحديد فرض تدابير مالية وتدابير على السفر؛
 - (ج) الفقرة ١٤ بشأن اتخاذ تدابير لكفالة بذل العناية الواجبة تجاه الموردين ومنشآت المنتجات المعدنية الكونغولية؛
- وهو ما قامت بتنفيذه منذ ذلك الحين.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، تُعد وزارة الخارجية هي جهة الاتصال للجنة.

والسلطات التايلندية الرئيسية المعنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي: وزارة الدفاع؛ وزارة المالية؛ وزارة النقل؛ ووزارة الداخلية؛ ووزارة التجارة؛ ووكالة الاستخبارات القومية؛ ومكتب مجلس الأمن القومي؛ والشرطة الملكية التايلندية؛ ومكتب مكافحة غسل الأموال؛ ومصرف تايلند.